

وزارة الاستثمار  
الوزيرة

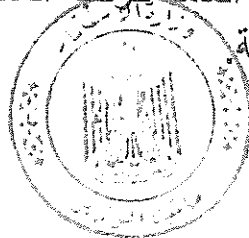
قرار وزير الاستثمار

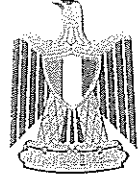
رقم ٩٥ لسنة ٢٠١٦

بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال  
الصادرة بقرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ١٣٥ لسنة ١٩٩٣

وزير الاستثمار

بعد الاطلاع على قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات  
المسئولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١؛  
وعلى قانون سوق رأس المال الصادر بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢؛  
وعلى قانون التجارة الصادر بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩؛  
وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩ بتنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير  
المصرفية؛  
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٢ لسنة ٢٠٠٩ بإصدار النظام الأساسي للهيئة  
العامة للرقابة المالية؛  
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٨٧ لسنة ٢٠١٥ بتفويض رئيس مجلس الوزراء  
في بعض الاختصاصات، وبأن يكون هو الوزير المختص بتطبيق أحكام القانون رقم ١٠  
لسنة ٢٠٠٩؛  
وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٥٧٣ لسنة ٢٠١٥ بتفويض وزير الاستثمار  
في مباشرة اختصاصات الوزير المختص بتطبيق أحكام القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩؛  
وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٤٨٦ لسنة ٢٠١٦ بإعادة تنظيم الوزارة؛  
وعلى اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال الصادر بقرار وزير الاقتصاد والتجارة  
الخارجية رقم ١٣٥ لسنة ١٩٩٣؛  
وبعد موافقة مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية؛  
وبناءً على ما ارتآه مجلس الدولة.





وزارة الاستثمار  
الوزير

قرار

(المادة الأولى)

يُستبدل بنص المادة (٣٠) من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال المشار إليها،  
النص الآتي :

"تلتزم الشركات المقيدة لها أسهم في إحدى البورصات المصرية والشركات التي طرحت أسهمها في اكتتاب عام في حالة زيادة رأسمالها بإعمال حقوق الأولوية للمساهمين القدامى في الاكتتاب في أسهم زيادة رأس المال بأسهم إسمية نقدية .  
ولا يجوز أن يتضمن قرار زيادة رأس المال اقتصار هذا الحق على بعض المساهمين دون البعض الآخر ومع عدم الإخلال بما يتقرر للأسهم الممتازة من حقوق .  
ويتم خلال فترة الاكتتاب في زيادة رأس المال تداول حق الأولوية في الاكتتاب منفصلاً عن الأسهم الأصلية وذلك كله ما لم تقرر الجمعية العامة غير العادية للشركة التنازل عن أعمال حقوق الأولوية عند زيادة رأس المال وبمراعاة المادة (٣٢) من هذه اللائحة".

(المادة الثانية)

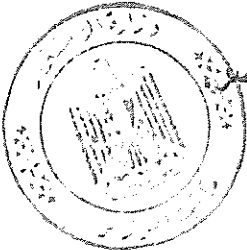
يضاف إلى اللائحة التنفيذية لقانون سوق المال المشار إليها مادتان جديدتان برقمي  
٣٢٨ مكرراً، ٣٢٨ مكرراً ( أ ) نصهما الآتي :

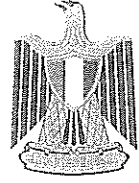
مادة ٣٢٨ مكرراً:

"يحظر على أي شخص طبيعي أو اعتباري أن يستحوذ بطريق مباشر أو غير مباشر على ما يزيد على ثلث رأس المال المصدر لأي شركة من شركات السمسرة في الأوراق المالية أو إدارة صناديق الاستثمار التي تمثل أكثر من ١٠ % من حجم السوق لأي من النشاطين أو أي نسبة تؤدي إلى السيطرة الفعلية عليه ، إلا بعد الحصول على موافقة مجلس إدارة الهيئة ، طبقاً للضوابط التي يحددها ، ويقع باطلاً كل تصرف يخالف ذلك .

وفي تطبيق أحكام هذه المادة يقصد بالسيطرة الفعلية للشخص الطبيعي أو الاعتباري أن يكون مالكاً لأية نسبة تمكنه من تعيين غالبية أعضاء مجلس إدارة الشركة أو التحكم على أي نحو في القرارات التي يصدرها مجلس إدارتها أو التحكم في القرارات التي تصدر عن جمعيتها العامة .

ويدخل في حساب ملكية الشخص الطبيعي ما يملكه أزواجه وأولاده القصر:





وزارة الاستثمار  
الوزير

ويدخل في حساب ملكية الشخص الاعتباري ما يملكه بالإضافة إلى ما يملكه أي من أعضاء مجلس إدارته ، سواء أكانوا أشخاص طبيعيين أو اعتباريين ، كما يدخل في الحساب أي شخص اعتباري آخر إذا كانت تحت السيطرة الفعلية لذات الأشخاص الطبيعية أو الاعتبارية ، وكذلك مجموع ما يملكه أكثر من شخص طبيعي أو اعتباري يكون بينهم اتفاق على ممارسة حقوقهم في الجمعية العامة أو مجلس إدارة الشركة بما يؤدي إلى السيطرة الفعلية على أي منهما".

مادة ٣٢٨ مكرراً ( أ ):

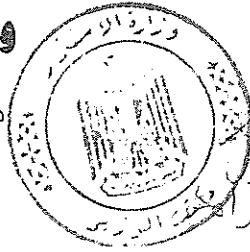
"إذا تملك شخص بالميراث أو الوصية ما يزيد عن النسب المذكورة في المادة السابقة أو ما يؤدي إلى سيطرته الفعلية على الشركة تعين عليه أن يوفق أوضاعه طبقاً للقواعد التي يحددها مجلس إدارة الهيئة خلال مدة لا تتجاوز سنتين من تاريخ أيلولة هذه الزيادة إليه ، ويترتب على عدم توفيق أوضاعه خلال هذه المدة ألا تكون له حقوق في التصويت في الجمعية العامة أو في مجلس الإدارة بالنسبة لما يزيد عن الحد المشار إليه".

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية، ويعمل به اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره.

وزير الاستثمار

داليا خورشيد  
داليا خورشيد



مع  
رؤس  
رئيس

صدر في ٢٣/١٠/٢٠١٦